الإمامة وآثارها على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان -دراسة عقديّة

The Imamate and Its Effects on the Isma'ili Batiniyyah in Matters of Faith – A Doctrinal Study

إعداد

فؤاد بن الشلالي بوترعة

Fouad Chellali Bouteraa

طالب دكتوراه، مسار العقيدة والمذاهب المعاصرة، قسم الدراسات الإسلامية-

كلية التربية، جامعة الملك سعود

Doi: 10.21608/jasis.2025.405822

استلام البحث	**٢٢ / ١٠ / ٢٠٢٤**
قبول البحث	**١٩ / ١١ / ٢٠٢٤**

بوترعة، فؤاد بن الشلالي (٢٠٢٥). الإمامة وآثارها على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان -دراسة عقديّة-. ***المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، ٩(٣١)، ٢٨٧- ٣٢٠.

http://jasis.journals.ekb.eg

الإمامة وآثارها على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان -دراسة عقديّة-

المستخلص:

اخترعت الإسماعيليّة الباطنيّة أصولًا بنت عليها مذاهبها في مسائل الإيمان، ونتج عن تلك الأصول آثارٌ وانحرافاتٌ، ومن تلك الأصول الإمامة، وقد تناثر ذكر آثارها عليهم في مصنّفات العقيدة والفرق، فاقتضى الأمر جمعها وربط هذا الأصل بآثاره ليتبيّن أنّ ضلالهم في مسائل الإيمان نتيجة ضلالهم في ذلك الأصل المبتدع المصادم للكتاب والسّنّة، فجاء هذا البحث جامعا لتلك الآثار الّتي انبنت على الإمامة عند الإسماعيليّة في مسائل الإيمان حيث عرفوا الإيمان بأنه اعتقاد إمامة علي والأئمة من بعده وهو الركن الأعظم في الإيمان و الإسلام عندهم، وانسحب ذلك عليهم في الأسماء و الأحكام فكفروا كل من لم يؤمن بالإمامة وأحبطوا أعماله و توعدوه بأنواع العذاب يوم القيامة، و قد تكاثرت أدلة الكتاب و السنة على ذكر أركان الإيمان و الإسلام ولم يرد في واحد منها ذكر الإمامة بحال من الأحوال و لم يكن النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- ولا صحابته الكرام يشترطون للدّاخل في الإسلام الإمامة مع شهادة التوحيد، وفي هذا أقوى رد عليهم.

الكلمات المفتاحية: الإمامة - الإسماعلية الباطنية - مسائل الإيمان – الآثار

Abstract:

The Isma'ili Batiniyyah invented principles upon which they built their doctrines regarding matters of faith, and these principles resulted in various effects and deviations. Among these principles is the concept of imamate. The mention of its effects has appeared in the writings on creed and sects, necessitating the collection of these references and linking this principle with its consequences to show that their misguidance in matters of faith is a result of their misguidance in this invented principle that contradicts the Quran and Sunnah. This research thus gathers the effects built upon the imamate in Ismaili thought concerning matters of faith, where they defined faith as the belief in the imamate of Ali and the Imams after him, which is the most important pillar of faith and Islam for them. This belief extended to their views on names and rulings, so they declared as infidels those who did not believe in the imamate, nullified their deeds, and threatened them with various punishments on the Day of

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

Judgment. The evidence from the Quran and Sunnah on the pillars of faith and Islam is abundant, but none of them mention the imamate under any circumstances. Neither the Prophet (peace be upon him) nor his noble companions ever required the imamate as a condition for someone entering Islam along with the testimony of faith (Shahada). This serves as the strongest refutation of their beliefs.

Keywords: Imamate – Isma'ili Batiniyyah – Matters of Faith – The effects

تمهيد:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه، نستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمّدًا عبده ورسوله صلى الله وسلّم وبارك عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فإنّه لما كان إيمان العبد لا يتمّ إلّا بالإيمان بالكتاب والسّنّة وتعظيمهما، والتّسليم والانقياد لهما فقد ألزم به -سبحانه وتعالى- في كثيرٍ من آيات الكتاب العزيز كما في قوله -تعالى-: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ **[الحجرات:١]**، ودعا النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- إلى التمسّك بهما في مواضع كثيرة من سنّته، ومن ذلك قوله -صلّى الله عليه وسلّم-: (وأنا تاركٌ فيكم ثقلين: أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنّور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به)[١]، ودعا النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- إلى الاجتماع على الحقّ المتمثّل في الكتاب والسّنّة وأمر به، ونهى عن الفُرقة والاختلاف في الدّين وحذّر منهما، وأخبر عن وقوع الافتراق في أمّته[٢].

وكان من أعظم ما بيّنه النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- للنّاس في هذا الدّين مسائل الإيمان فاستجاب لدعوته من شاء الله -تعالى- هدايته منهم، ومضوا على ما بيّنه القرآن وشرحته السّنة في مسائل الإيمان، فعصمهم الله بذلك من الوقوع في البدعة، وألزمهم طريق السّنّة، حتّى ظهر أهل الأهواء والبدع، وأصّلوا أصولًا تخالف

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم: ٢٤٠٨.

[٢] كما في حديث الافتراق الذي أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة، حديث رقم: ٢٦٤٠، قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن صحيح".

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الكتاب والسّنّة في هذا الباب، ونتج عن ذلك من الآثار والانحرافات الخطيرة ما يوجب عليّ الوقوف عند أصل خطير عند الإسماعيليّة الباطنيّة وآثاره عليهم في مسائل الإيمان، ونقد ذلك كلّه، ولذلك وقع اختياري على موضوع: الإمامة وآثارها على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان -دراسة عقدية-، ليكون موضوع بحثي المرسل إلى مجلّتكم النّافعة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

١-ارتباط موضوعه بمسألةٍ من أشرف المسائل وأهمّها في المعتقد، وهي مسألة الإيمان وما يتعلّق بها، حيث نجد أنّ الشّرع قد علّق عليها شقاء الإنسان وسعادته، وعذابه ونعيمه (٣).

٢- الانحراف في مسائل الإيمان عظيم الخطر، وقد وصل الأمر عند الإسماعيليّة الباطنيّة إلى تكفير المسلمين، واستحلال دمائهم وأموالهم على مرّ العصور.

٣- بيان المفارقة العظيمة بين مذهب أهل السّنّة والجماعة القائم على الكتاب والسّنّة في مسائل الاعتقاد -ومنها مسائل الإيمان- ومذهب الإسماعيليّة الباطنيّة القائم على أصولهم الباطلة المخالفة للكتاب والسّنّة، والّتي كانت سببًا في وقوعهم في الضّلال والانحراف عن الحقّ.

٤-في ربط أصل الإمامة عند الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان بآثارها، وبيان فسادها جميعًا أعظم حجّةً على أهل الباطل والضّلال، وأنجع وسيلةً لردّ ذلك الأصل، وآثاره، وبيان بطلانها، وضلالها.

أهداف البحث

١-بيان أصل الإمامة عند الإسماعيليّة الباطنيّة.

٢-بيان آثار أصل الإمامة على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان.

٣-نقد أصل الإمامة وآثاره على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان.

أسئلة البحث

١-ما أصل الإمامة عند الإسماعيليّة الباطنيّة؟

٢-ما آثار أصل الإمامة على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان؟

٣-ما النّقد الموجّه لأصل الإمامة وآثاره على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان؟

---

(٣) يقول ابن رجب -رحمه الله-: "مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنّفاق مسائل عظيمة جدًّا، فإن الله علّق بهذه الأسماء: السّعادة والشّقاوة، واستحقاق الجنّة والنّار، والاختلاف في مسمّياتها أوّل اختلاف وقع في هذه الأمّة... ". جامع العلوم والحكم (١/١١٤).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

مصطلحات البحث

١-الأصل: جمعه أصول؛ ومن إطلاقاته الدّليل[٤]، وأصول الدّين تشتمل على أمرين: الأوّل: ما يحتاج النّاس لمعرفته والتّصديق به واعتقاده من المسائل، والثّاني: أدلّة هذه المسائل[٥].

والمقصود بالأصل هنا: المعنى الثّاني، وهو أدلّة المسائل ومصادرها.

٢-الآثار: هي اللّوازم والنّتائج المترتّبة[٦] على اعتماد المبتدعة على أصولهم في مسائل الإيمان.

الدّراسات السّابقة

بعد الاطّلاع على الفهارس المختلفة، وجدتّ أنّ الدّراسات الّتي سبقت في الموضوع يمكن تقسيمها إلى صنفين اثنين:

الصّنف الأوّل: دراساتٌ اعتنت بآحاد أدلّة الفرق المؤثّرة على مذاهبهم في مسائل الإيمان عموما.

١-إلزامات أهل السّنّة والجماعة للمخالفين في مسائل الإيمان والقدر، رسالة دكتوراه بقسم العقيدة، بكلّيّة الدّعوة وأصول الدّين بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة النّبويّة، للطّالب: صلاح محمّد بن محمّد موسى الخلّاقي، إشراف: د. أحمد بن عبد الله الغنيمان، نوقشت عام ١٤٣٧/١٤٣٦هـ، وتناول الباحث في الباب الأوّل إلزامات أهل السّنّة للمخالفين في مسائل الإيمان.

-أوجه التّشابه والاختلاف بين البحثين، والإضافة الّتي سأضيفها:

-تناول الباحث في رسالته إلزامات أهل السّنّة للمخالفين في مسائل الإيمان، وهي نوعٌ من أنواع الدّفع لحجج الخصوم الّتي استعملتها في نقد بعض أدلّة المخالفين.

-الدّفع في بحثي هذا في أصل الإمامة وآثاره على الإسماعيليّة الباطنيّة بالإلزام وغيره من أنواع الرّدود العقليّة، وبالأدلّة النّقليّة أيضًا.

-خصّص الباحث بحثه في الرّد على المرجئة والوعيدية المتكلّمين، وبحثي خاصّ بالإسماعيليّة الباطنيّة.

٢-قلب الأدلّة على المخالفين في مسائل الإيمان، رسالة ماجستير، لعبد الله بن سليمان النّفيسة، إشراف: أ.د علي عمر السّحيباني، نوقشت بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، بكلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، بجامعة القصيم.

---

[٤] انظر: مختصر التّحرير شرح الكوكب المنير (٣٩/١)، والبحر المحيط في أصول الفقه (٢٦/١).

[٥] انظر: مجمل اعتقاد السلف ضمن مجموع الفتاوى (٢٩٥/٣-٢٩٦).

[٦] انظر: الكلّيّات ص٢٨٠.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

-أوجه التّشابه والاختلاف بين البحثين، والإضافة الّتي سأضيفها:

-تناول الباحث في رسالته قلب أدلّة المخالفين في مسائل الإيمان، وهو نوعٌ من أنواع الدّفع لحجج الخصوم الّتي استعملتها في نقد بعض أدلّة الإسماعيليّة الباطنيّة.

-ما يفرق رسالته عن بحثي أنّ بحثي في أصل الإمامة وآثاره على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان، وليس في آحاد الأدلّة الّتي هي أمثلة للأصل في بحثي.

-لم يقتصر النّقد لأصل الإمامة وآثاره على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان في بحثي على مسلك قلب الأدلّة؛ بل بما ناسب المقام من مسالك الرّدود العقليّة والنّقليّة معًا، وهي كثيرةٌ ومتنوّعةٌ.

-خصّص الباحث بحثه في الرّد على المرجئة والوعيديّة المتكلّمين، وبحثي هذا خاصٌّ بالإسماعيليّة الباطنيّة.

الصّنف الثّاني: دراساتٌ اعتنت ببيان مجموعةٍ من أصول الفرق المؤثّرة على مذاهبهم في الاعتقاد.

-أصول الإسماعيليّة -دراسةٌ وتحليلٌ-، تأليف: د. سليمان بن عبد الله السلّومي، وأصل الكتاب رسالةٌ علميّةٌ نال بها الباحث درجة الدّكتوراه بقسم العقيدة، بكلّية الدّعوة وأصول الدّين، بجامعة أمّ القرى، عام ١٤٠٩هـ، أشرف عليها الدّكتور: عثمان عبد المنعم يوسف.

تناول المؤلّف لبّ الموضوع في ثلاثة أبوابٍ، تناول في الباب الأوّل التّشيّع وأثره في الإسماعيّلية، وجاء الباب الثّاني لبيان الجانب التاريخيّ لفرقة الإسماعيليّة، وأمّا الباب الثّالث فعنوانه أصول الإسماعيليّة وعقائدهم، جاء الفصل الأوّل منه لبيان الأصول العامّة لمعتقدات الإسماعيليّة، تحدّث فيه عن أصل الإمامة، والتّأويل الباطنيّ، وتضمّن الفصل الثّاني عقيدة الإسماعيليّة في الله، وتضمّن الفصل الثّالث عقيدتهم في النبوّات، وتضمّن الفصل الرّابع معتقدهم في القيامة والمعاد، وتضمّن الفصل الخامس معتقدهم في المصادر الأساسيّة للمسلمين، وهما كتاب الله -تعالى- وسنة نبيّه -ﷺ-.

-أوجه التّشابه والاختلاف بين البحثين، والإضافة الّتي سأضيفها:

-ركّز الباحث في بحثه على أصول الإسماعيليّة مثل الإمامة، وغيرها، ولم يورد آثارًا مترتّبة على هذه الأصول تتعلّق بمسائل الإيمان.

منهج البحث

الاستقرائيّ الاستنتاجيّ.

إجراءات البحث

أوّلا: الإجراءات الخاصّة.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

١-استقراء المسائل المتعلّقة بأصل الإمامة وآثاره على الإسماعيليّة الباطنيّة في جميع مسائل الإيمان من مصادرهم وكتبهم المعتمدة ما أمكن ذلك.
٢-في حال تعذّر إحالة المسائل المتعلّقة بأصل الإمامة وآثاره على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان إلى كتب القوم فإنّها تحال إلى كتب الفرق، أو إلى من نسبها إليهم من أهل السّنّة والجماعة.
٣-جمع انحرافات الإسماعيليّة الباطنيّة المرتبطة بأصل الإمامة عندهم في مسائل الإيمان وبيانها.
٤-يكون الاعتماد في نقض الأصل وآثاره على الأوجه الّتي تنقضها مدعّمًا ذلك بالقرآن والسّنّة وأقوال أئمّة السّلف المعتبرين في كلّ مسألةٍ.
٥-عند بيان المسائل المتعلّقة بأصل الإمامة وآثاره على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان أذكر بعض أدلّتهم على هذا الأصل مع الجواب عليها، وأنقدها مباشرةً بعد ذكرها ليكون أقرب لربط المسائل.
٦- أكتفي عند بيان الأصل وآثاره بضرب أمثلةٍ فقط من أدلّة مشهورةٍ عليه دون محاولةٍ استيعابها جميعًا، لأنّه ليس من غرض البحث استقراء جميع أدلّة هذا الأصل، وموضع ذلك الكتب الّتي اعتنت بجمع شبهات القوم ونقدها.

ثانيًا: الإجراءات العامّة.

١-عزو الآيات القرآنيّة، بذكر السّورة ورقم الآية في الأصل بعد ذكر الآية لا في الحاشية.
٢-تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها الأصليّة، فإن كانت في الصّحيحين أو في أحدهما عزوت لهما، أو لواحدٍ منهما، وإن كانت في غيرهما أكتفي بتخريجه من بعض كتب السّنّة المعتبرة، أو أكتفي بواحد منها أحيانا، وأزيد على ذلك بيان درجة الحديث من كلام أئمّة هذا الشّأن.
٣-تخريج الحديث في أيّ موطنٍ يرد فيه والحكم عليه، ولو سبق تخريجه دون الإشارة إلى موضع تخريجه السّابق.
٤- لا أعرّف بالأعلام الّذين يرد ذكرهم في الرّسالة تجنّبًا للتّطويل وطلبًا للاختصار.

خطّة البحث

تضمّن البحث مقدّمةً، وتمهيدًا، ومبحثان، وخاتمةً، وفهارس على النّحو التّالي:

المقدّمة: وتتضمّن: مشكلة البحث، وأهمّية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث وأسئلته، ومصطلحاته، والدّراسات السّابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته.

تمهيد: الإمامة عند أهل السّنّة والجماعة.

المبحث الأوّل: الإمامة عند الإسماعيليّة الباطنيّة ونقدها.

وفيه تمهيد ومطلبان:

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

تمهيد: تعريف الإمامة ونشأتها عند الإسماعيليّة الباطنيّة ووجه اختلافها عن الإمامة عند الإماميّة الاثني عشرية.
المطلب الأوّل: عقيدة الإسماعيليّة الباطنيّة في الإمامة
المطلب الثّاني: نقد الإمامة عند الإسماعيليّة الباطنيّة
المبحث الثّاني: آثار الإمامة على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان، ونقدها.
وفيه مطلبان:
المطلب الأوّل: آثار الإمامة على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان.
المطلب الثّاني: نقد آثار الإمامة على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان.
الخاتمة: وفيها أهمّ النّتائج والتّوصيات.

تمهيد: الإمامة عند أهل السّنّة والجماعة.
أوّلًا: حكم نصب الإمام عند أهل السّنّة والجماعة

نصب الإمام واجب عند أهل السّنّة والجماعة، وقد اتّفق على ذلك غالب المسلمين(٧)، ولم يشذّ عن هذا الإجماع إلّا بعض الخوارج(٨)، وبعض المعتزلة كالأصمّ(٩).

فأهل السّنّة والجماعة يعتقدون أنّ نصب الإمام واجبٌ، وأنّه لا بدّ للمسلمين من إمامٍ يقيم فيهم شعائر الدّين، وينصف المظلومين من الظّالمين، ويستوفي الحقوق، ويقيم الحدود، ويحرس الدّين، ويسوس الدّنيا، ولهم على ذلك أدلّةٌ من الكتاب والسّنّة والإجماع.

والمكلّف بهذا الواجب عند أهل السّنّة والجماعة أهل الاجتهاد الّذين يختارون الأصلح للإمامة فينصب لها، وليست الإمامة بالنّصّ كما ادّعى ذلك الإسماعيليّة الباطنيّة، وهي عند أهل السّنّة والجماعة من مسائل الفروع لا الأصول، وليس كما يدّعي الإسماعيليّة الباطنيّة من أنّها أصلٌ من أصول الدّين، يقول أبو يعلى -رحمه الله- مبيّنًا حكم نصب الإمام: "وهي فرضٌ على الكفاية، مخاطبٌ بها طائفتان من النّاس، أحدهما: أهل الاجتهاد حتّى يختاروا، والثّانية: من يوجد فيه شرائط الإمامة حتّى ينتصب أحدهم للإمامة"(١٠).

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٦٤/١)، والأحكام السلطانية للماوردي ص٥.
(٨) انظر: مقالات الإسلاميين (٢٠٥/١).
(٩) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٦٤/١).
(١٠) الأحكام السلطانية ص١٩.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ثانيًا: طرق انعقاد الإمامة عند أهل السّنّة والجماعة

عند تأمّل نصوص الكتاب والسّنّة نلحظ أنّه لا يوجد بهما نصّ صريحٌ في بيان الطّريقة الّتي تثبت بها الإمامة للإمام، ولا يوجد إلّا النّصوص المتعلّقة بالولاية والتّولية، سواءٌ كانت الولاية صغرى أم كبرى؛ والطّرق الّتي انعقدت بها الخلافة للخلفاء الرّاشدين -رضي الله عنهم- هي المعتبرة شرعًا لقوله -صلّى الله عليه وسلّم-: (فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الرّاشدين من بعدي، عضّوا عليها بالنّواجذ)[١١].

فهذا أمرٌ صريحٌ منه -صلّى الله عليه وسلّم- باتّباع سنّته وسنّة الخلفاء الرّاشدين من بعده، يقول ابن رجب -رحمه الله-: "وفي أمره -صلّى الله عليه وسلّم- باتّباع سنّته وسنّة الخلفاء الرّاشدين من بعده، وأمره بالسّمع والطّاعة لولاة الأمور عمومًا دليلٌ على أنّ سنّة الخلفاء الرّاشدين متّبعةٌ كاتّباع السّنّة بخلاف غيرهم من ولاة الأمور"[١٢].

وعند تأمّل الطّرق الّتي تولّى بها الخلفاء الرّاشدون -رضوان الله عليهم- يتبيّن من خلالها الطّرق الشّرعيّة الّتي تنعقد بها البيعة للإمام ويتمّ من خلالها تنصيبه وهي كما يلي:

١-الاختيار: وهي الّتي يقوم بها أهل الحلّ والعقد، وأهل الحلّ والعقد هم فئة من النّاس على درجة من الدّين والخلق والعلم بأحوال النّاس، وتدبيرهم للأمور، ويسمّون أهل الاختيار، وأهل الشّورى، وأهل الرّأي والتّدبير، وقد حدّدهم بعض العلماء بأنّهم العلماء والرّؤساء والوجهاء من النّاس الّذين يتيسّر اجتماعهم[١٣]، وهي الطّريقة الّتي تمّت بها تولية أبي بكر الصّدّيق وعليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما[١٤].

٢-الاستخلاف: وهو من طرق انعقاد الإمامة، فيعهد الخليفة السّابق إلى من يستخلفه ويختاره من المسلمين ويراه أهلا لتولّي الخلافة من بعده، فإذا أحسّ الخليفة بدنوّ أجله أو قبل ذلك يقوم بمشاورة أهل الحلّ والعقد فيمن يختار، فإذا وقع اختياره على شخص

---

(١١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدعة، (٥/٤٤)، حديث رقم: ٢٦٧٦، قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن صحيح"، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣/٧٠).

(١٢) جامع العلوم والحكم (٢/١٢١).

(١٣) انظر: نهاية المحتاج (٧/٤١٠).

(١٤) انظر قصة تولية أبي بكر -رضي الله عنه- الخلافة في: صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب: رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت، حديث رقم: ٦٨٣٠، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص(٢٩٠-٢٩١)، وقصة مبايعة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- بالخلافة في البداية والنهاية (٧/٢٢٨ وما بعدها)، وتاريخ الطبري (٤/٤٣٤)، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص٢٩٢.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

معيّن ووافقه عليه أهل الحلّ والعقد فإنّه يعهد إليه من بعده، وهو من الطّرق المشروعة بالإجماع، وطريقة الاستخلاف هي الّتي تمّ بها تولية عمر وعثمان -رضي الله عنهما- الخلافة[١٥].

٣-القهر والغلبة: وهو أخذ الحكم والولاية بالقوّة، فمن فعل ذلك واستتبّ له الأمر فهو حاكم شرعيّ؛ له الحقوق الّتي للحاكم الّذي أخذها بالاختيار ولا فرق بينهما، ويدلّ لذلك ما يلي:

الدّليل الأوّل: كلّ النّصوص والإجماعات في الأمر بالسّمع والطّاعة للحاكم المسلم، والصّبر على أذاه وظلمه لم تشترط أن يكون الحاكم قد أخذ الحكم بالاختيار دون القهر والغلبة، فهي عامّةٌ تشمل حتّى من أخذها بالقهر والغلبة، ومن أراد إخراج ولاية من أخذها بالقهر والغلبة من عموم الأدلّة، يلزمه الدّليل المخصِّص، فإذا لم يوجد دليلٌ مخصِّصٌ دخلت هذه الصّورة في العموم.

الدّليل الثّاني: عمل الصّحابة -رضي الله عنهم-[١٦]؛ قال عبد الله بن دينار -رحمه الله- : "شهدتّ ابن عمر حيث اجتمع النّاس على عبد الملك، كتب إنّي أقرّ بالسّمع والطّاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنّة الله وسنّة رسوله ما استطعت، وإنّ بنيّ قد أقرّوا بمثل ذلك"[١٧]، وعن زيد بن أسلم أنّ ابن عمر كان في زمان الفتنة لا يأتي أميرٌ إلّا صلّى خلفه، وأدّى إليه زكاة ماله[١٨]ن وعن سيفٍ المازنيّ قال: "كان ابن عمر يقول: لا أقاتل في الفتنة، وأصلّي وراء من غلب"[١٩].

وصلّى ابن عمر -رضي الله عنهما- خلف الحجّاج، وكان متغلّباً نائبًا لعبد الملك بن مروان، بل إنّه حجّ معه، وقد خطب الحجّاج بعرفة وصلّى بالنّاس، فعن سالم بن عبد الله: "إنّ عبد الملك بن مروان كتب إلى الحجّاج أن يأتمّ بعبد الله بن عمر في

---

(١٥) انظر تولية عمر رضي الله عنه بالخلافة في: تاريخ الطبري (٤٢٨/٣)، والطبقات لابن سعد (١٩٩/٣)، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص٢٩١، وتولية عثمان -رضي الله عنه- الخلافة في صحيح البخاري، حديث رقم: ٣٧٠٠، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص٢٩٢.

(١٦) ذكرت هذا الدّليل بناء على قول بعض العلماء الّذين اعتبروا أنّ عمل الصّحابة حجّة.

(١٧) أخرجه البخاري في صحيحه برقم ٧٢٠٣.

(١٨) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١٣٩/٤)، وصححه الألباني في الإرواء (٣٠٤/٢).

(١٩) أخرجه ابن سعد (١٣٩/٤)، والإسناد إلى سيف المازني صحيح كما قاله الألباني في الإرواء (٣٠٤/٢)، وأما سيف، فهو مجهول جهالة حال لكن الأثر صحيح بشاهديه الذي قبله والذي بعده، وقد احتج به الإمام أحمد كما في الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص٢٣، مما يدل على ثبوته عنده.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الحجّ، فلمّا كان يوم عرفة جاء ابن عمر -رضي الله عنهما- وأنا معه حين زاغت الشّمس أو زالت، فصاح عند فسطاطه أين هذا؟ فخرج إليه فقال ابن عمر: الرّواح، فقال: الآن؟ قال: نعم، قال: أنظرني أفيض عليّ ماءً، فنزل ابن عمر حتّى خرج، فسار بيني وبين أبي، فقلت: إن كنت تريد أن تصيب السّنّة اليوم، فأقصر الخطبة، وعجّل بالوقوف، فقال ابن عمر: صدق"[٢٠].

الدّليل الثّالث: إجماع أهل السّنّة والجماعة على صحّة إمامة المتغلّب، ودونك بعض من حكى الإجماع:

١-الإمام أحمد، حيث قال: "ومن خرج على إمامٍ من أئمّة المسلمين، وقد كانوا اجتمعوا عليه، وأقرّوا بالخلافة بأيّ وجهٍ كان بالرّضا أو الغلبة فقد شقّ هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: (فإن مات الخارج عليه مات ميتةً جاهليّةً)، ولا يحلّ قتال السّلطان، ولا الخروج عليه لأحدٍ من النّاس، فمن فعل ذلك فهو مبتدعٌ على غير السّنّة"[٢١].

٢-عليّ بن المدينيّ -رحمه الله- حيث قال: "السّنّة اللّازمة الّتي من ترك منها خصلةً لم يقلها أو يؤمن بها لم يكن من أهلها"، ثمّ قال: "ومن خرج على إمامٍ من أئمّة المسلمين، وقد اجتمع عليه النّاس، فأقرّوا له بالخلافة بأيّ وجهٍ كانت برضًا كانت أو بغلبةٍ فقد شقّ هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-: (فإن مات الخارج عليه مات ميتةً جاهليّةً)، ولا يحلّ قتال السّلطان، ولا الخروج عليه لأحدٍ من النّاس، فمن فعل ذلك فهو مبتدعٌ على غير السّنّة"[٢٢].

٣-ابن أبي زيدٍ القيروانيّ -رحمه الله- حيث قال: "والسّمع والطّاعة لأئمّة المسلمين وكلّ من ولي أمر المسلمين عن رضًا أو عن غلبةٍ، واشتدّت وطأته من برٍّ أو فاجرٍ، فلا يخرج عليه، جار أو عدل"، ثمّ قال: "وكلّ ما قدّمنا ذكره فهو قول أهل السّنّة وأئمّة النّاس في الفقه والحديث على ما بيّنّاه، وكلّه قول مالكٍ؛ فمنه منصوصٌ من قوله، ومنه معلومٌ من مذهبه"[٢٣].

٤-الإمام المجدّد محمّد بن عبد الوهّاب -رحمه الله- حيث قال: "الأئمّة مجمعون من كلّ مذهبٍ، على أنّ من تغلّب على بلدٍ أو بلدانٍ له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدّنيا"[٢٤].

---

(٢٠) أخرجه البخاري في صحيحه برقم ١٦٦٣.
(٢١) أصول السنة ص (٤٥-٤٦).
(٢٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٨٥/١).
(٢٣) الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ ص١١٦.
(٢٤) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٥/٩).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٥-العلّامة عبد اللّطيف بن عبد الرّحمن آل الشّيخ، حيث قال: "وأهل العلم مع هذه الحوادث متّفقون على طاعة من تغلّب عليهم في المعروف، يرون نفوذ أحكامه وصحّة إمامته؛ لا يختلف في ذلك اثنان، ويرون المنع من الخروج عليهم بالسّيف، وتفريق الأمّة، وإن كان الأئمّة ظلمةً فسقةً، ما لم يروا كفرًا بواحًا؛ ونصوصهم في ذلك موجودةٌ عن الأئمّة الأربعة وغيرهم، وأمثالهم ونظرائهم"[٢٥].

وممّن نصّ على إمامة المتغلّب من الأئمّة أيضًا مالكٌ[٢٦] -رحمه الله- والشّافعيّ[٢٧] -رحمه الله- وابن تيميّة[٢٨] -رحمه الله-.

ثالثًا: شروط الإمام عند أهل السّنّة والجماعة

للإمامة عند أهل السّنّة والجماعة شروطٌ يجب مراعاتها عند اختيار الإمام ذكرها العلماء وبيّنوها، واستدلّوا لها بالكتاب والسّنّة وهي باختصارٍ: ١-الإسلام، ٢-البلوغ، ٣-العقل، ٤-الحرّيّة، ٥-الذّكورة، ٦-العلم، ٧-العدالة، ٨-الكفاءة النّفسيّة، ٩-الكفاءة الجسميّة، ١٠-عدم الحرص عليها، ١١-أن يكون الإمام من قريش[٢٩].

فهذه الشّروط المعتبرة في تولّي الإمامة عند أهل السّنّة والجماعة والّتي تعضدها الأدلّة من الكتاب والسّنّة خلافًا للإسماعيليّة الباطنيّة الّذين ابتدعوا شروطًا وضعوا من أجلها الأحاديث والرّوايات، ومن ادّعى وجود النّصّ على أحقّيّة عليٍّ -رضي الله عنه- بالإمامة وبعض ذرّيّته، وادّعى لهم العصمة، وأنزلهم منازل عاليّة، ومنحهم فضائل لم يدلّ عليها الوحي؛ بل هو محض الهوى وتزيين الشّيطان فلا غرابة أن يدّعي هذه الشّروط، ويختلق لها الأحاديث والرّوايات، ويدّعي أنّها دالّة على ما ذهب إليه في الإمامة، وكان الواجب عليهم أن يردّوا كلّ أمرٍ إلى الله -تعالى- ورسوله -صلّى الله عليه وسلّم- امتثالًا لقوله -تعالى-: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا **[الأحزاب:٣٦]**.

---

(٢٥) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢٩/٩).
(٢٦) انظر: الاعتصام للشاطبي (٦٢٦/٢).
(٢٧) انظر: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم ص٢٢٢.
(٢٨) انظر: منهاج السنة (٥٢٩/١).
(٢٩) انظرها في: فتح الباري (١٢٢/١٣)، وشرح صحيح مسلم (٢٢٩/١٢)، والجامع لأحكام القرآن (٢٧٠/١)، والأحكام السلطانية للماوردي ص٦، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص٢٠.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

المبحث الأوّل: الإمامة عند الإسماعيليّة الباطنيّة، ونقدها.

تمهيد: تعريف الإمامة ونشأتها عند الإسماعيليّة الباطنيّة ووجه اختلافها عن الإمامة عند الإماميّة الاثني عشرية.

تختلف الإمامة عند الإسماعيليّة الباطنيّة عن معناها الوارد في الكتاب والسّنّة، فقد عرّفها الشّيرازيّ بأنّها: "اعتقاد وصاية عليّ بن أبي طالبٍ، وإمامة الأئمّة المنصوص عليهم من ذرّيّته، ووجوب طاعته وطاعة الأئمّة"(٣٠)، وقد أشار بهذا التّعريف إلى أنّ الإسماعيليّة يثبتون أنّ الإمامة إنّما تكون بالنّصّ، إلّا أنّهم يفرّقون بين الوصاية والإمامة، فعليٌّ -رضي الله عنه- وصيّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-، وليس إمامًا من أئمّتهم كما هو الحال عند الإماميّة الاثني عشريّة، والوصاية عند الإسماعيليّة أفضل وأعظم من الإمامة، وتلي مرتبة النّبوّة عند بعضهم، ويجعلون الوصاية خاصّةً بعليٍّ -رضي الله عنه- والإمامة في بعض ذرّيّته، وأمّا الإمامة عامّةً فهي أدنى رتبةً من الوصاية، وقد نسبوا إلى عليٍّ -رضي الله عنه- أنّه قال: "أنا ومحمّدٌ من نورٍ واحدٍ من نور الله -تعالى- أمر الله ذلك النّور أن ينشقّ إلى نصفين، فقال للنّصف الأوّل: كن محمّدًا، وللنّصف الثّاني: كن عليًّا"(٣١).

وادّعوا أنّ النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- قال لعليٍّ -رضي الله عنه-: (أنا وأنت كهاتين، وجمع بين أصبعيه المسبّحتين من يديه اليمنى واليسرى، وقال: لا أقول كهاتين وجمع بين المسبّحة والوسطى سبقت إحداهما الأخرى، فمن اعتقد في أحدهما أنّه أفضل من الآخر فقد غلا فيه، وقصر في الثّاني)(٣٢).

وأمّا عن نشأة الإمامة عندهم فهي مرتبطةٌ بنشأتها عند الإماميّة؛ إذ النّشأة واحدةٌ، فقد اتّفقوا على دعوى النّصّ على تعيين عليّ بن أبي طالبٍ -رضي الله عنه- إمامًا ووصيًّا بعد النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- كما اتّفقوا على دعوى النّصّ على تعيين الأئمّة من ذرّيّته من بعده حتّى الإمام السّادس من الأئمّة عندهم وهو جعفر الصّادق -رحمه الله- فهم جميعًا يقولون بإمامة عليٍّ رضي الله عنه، فالحسن، ثمّ الحسين، ثمّ عليٌّ زين العابدين ثمّ محمّدٌ الباقر، ثمّ جعفر الصّادق، وبناءً على ذلك فالإسماعيليّة يشتركون مع الاثني عشريّة في النّشأة والقول بالإمامة واعتقادها أصلًا من أصول الدّين.

وأوّل خلافٍ نشأ بين الإسماعيليّة والاثني عشريّة في الإمامة كان حول الأحقّ بالإمامة بعد وفاة جعفرٍ الصّادق -رحمه الله- وهذا يعدّ من الأمور البارزة الّتي

---

(٣٠) ديوان المؤيد ص٧٠.

(٣١) الباب الثالث في فلسفة المبدأ والمعاد عند الفاطميين من كتاب الأنوار اللطيفة في فلسفة المبدأ والمعاد ص١٢٧.

(٣٢) انظر: المبدأ والمعاد في الفكر الإسماعيلي ص١٢٤.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

افترقت بها كلّ فرقةٍ عن الأخرى، لذا قال الشّهرستانيّ: "إنّ الإسماعيليّة امتازت عن الموسويّة وعن الاثني عشريّة بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر"[٣٣].

وحول إمامة إسماعيل بن جعفر -رحمه الله- يدور خلافٌ كبيرٌ بين الفرقتين، فالاثنا عشريّة يقولون بوفاته في حياة أبيه، وأنّ الإمامة انتقلت إلى أخيه موسى الكاظم -رحمه الله- والإسماعيليّة يقولون إنّ أباه جعفر -رحمه الله- نصّ عليه وجعل الوصيّة إليه بالإمامة؛ لأنّه كان أسنّ ولده وآثره عنده[٣٤].

واتّفقوا مع الإماميّة في النّصّ على إمامة عليٍّ -رضي الله عنه- وساقوا أحاديث مكذوبةً في ذلك، فالإمام عندهم يجب أن يكون منصوصًا عليه من الله -تعالى- وإلّا لم يكن إمامًا، قال ابن حيون: "ليس للنّاس أن يقيموا لهم إمامًا فتجب طاعته بإقامتهم إيّاه لوجب ذلك أن يقيموا نبيًّا وإلهًا... تعالى الله عن قول المضلين الظالمين"[٣٥]. وقال أيضا: "إنّ الإمامة بالنّصّ والتّوقيف الّذي لا تدخل على القائل به حجّةٌ، ولا تلزمه معه لخصمه علّةٌ"[٣٦].

المطلب الأول: عقيدة الإسماعيليّة الباطنيّة في الإمامة

غلت الإسماعيليّة الباطنيّة في الأئمّة وأنزلوهم منازل لم يرد بها نصٌّ من كتاب ولا سنّة ومن ذلك:

أوّلًا: زعموا أنّ الإمامة مستمرّة أبد الدّهر، وأنّها متسلسلةٌ في الأعقاب، ولذلك تجد لهم نصوصًا تجزم باستحالة خلوّ الأرض من إمامٍ إمّا ظاهرًا أو مستورًا كما فسّر أحد دعاتهم قوله -تعالى-: فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ [**الإسراء:٧١**]، بأنّ المقصود بذلك إمام الزّمان الّذي يجب أن يكون موجودًا إمّا ظاهرًا وإمّا مستورًا[٣٧].

وحرصًا منهم على عقيدتهم في استمرار الإمامة ابتدعوا ما يسدّون به الثّغرات الّتي تقع بانقطاع نسلٍ أو دعوى انتسابٍ وغيرهما، وهي: نظرية الاستقرار والاستيداع، وقد اختصّ بها الإسماعيليّة ويعنون بها أنّ الإمامة نوعان: الأوّل: إمامةٌ مستقرّةٌ، والثّاني: إمامةٌ مستودعةٌ، فحينما يتولّى الإمامة شخصٌ من آل البيت حسب سلسلتهم لهؤلاء الأئمّة يكون مستقرًّا وهو الّذي يملك نقل الإمامة لمن بعده، أمّا حينما يتولّاها الحجّة أو أحد الدّعاة المقرّبين من الإمام فإنّه يكون إمامًا مستودعًا فتعدّ الإمامة عنده وديعةً لا يملك نقلها إلى أحدٍ بعده بل يسلّمها إلى صاحبها الأصليّ عند

(٣٣) الملل والنحل (١٩١/١).
(٣٤) انظر: التبصير في الدين ص٣٨، والملل والنحل للشهرستاني (٢٨/١) (١٩١/١)، ومنهاج السنة النبوية (١٢/٨).
(٣٥) المجالس والمسايرات ص ٢٧٢.
(٣٦) دعائم الإسلام (٤٢/١).
(٣٧) انظر: الافتخار ص٧٠.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

زوال أسباب الاستيداع، فالإمام المستودع هو ذلك الشّخص الّذي يتولّى الإمامة مؤقّتًا كأن يكون الإمام المستقرّ صغيرًا لا يستطيع القيام بمهامّ الإمامة، أو يجب أن يكون مستورًا لا يظهر إلّا للمقرّبين إليه في بعض الظّروف الاستثنائيّة(٣٨).

ثانيًا: وصفوا أئمّتهم ببعض صفات الألوهيّة، ومن مظاهر ذلك أنّهم رمزوا للإمام في تأويلاتهم الباطنيّة بأنّه وجه الله -تعالى- ويده، وعينه وغير ذلك من الصّفات، ولهم في ذلك مقولاتٌ تؤكّد ذلك، وممّا قالوه في ذلك: "فعليٌّ روح الله القدسيّة الّتي أخضع لها كلّ المخلوقات وجعله السّبب إلى توحيده، والدّليل على وجوده إذ نعته الله بصفته فهو جنب الله، وعينه، وأذنه، ووجهه، ويده لتأنس الخلائق إلى معرفة التّوحيد بإقامة حدوده"، ونسبوا إلى عليٍّ -رضي الله عنه-: "قولوا في فضلنا ما شئتم؛ لأنّا أبواب الله وحججه وأمناؤه على خلقه، وخلفاؤه، وأئمّة دينه، ووجه الله وجنبه"(٣٩).

وقد صرّحوا في بعض كتبهم بتألّيه أئمّتهم، ومن ذلك ما نسبوه كذبًا وبهتانًا إلى محمّد الباقر -رحمه الله- أنّه قال: "ما قيل في الله فهو فينا، وما قيل فينا فهو في البلغاء من شيعتنا"(٤٠).

ثالثًا: زعموا علم الأئمّة للغيب، وفي ذلك يقول ابن حيون: "وجاء عن أولياء الله من الأخبار عمّا كان ويكون من أمر العباد"(٤١)، ويقول الكرمانيّ عند ذكره للإمام: "إنّ له معجزةً؛ بل معجزاتٍ وإخبارًا بالكائنات قبل كونها، وإظهارًا للعلوم المكنونة"(٤٢).

وقال المؤيّد الشيرازيّ: "إنّ الأئمّة يعلمون من أمر المبدأ والمعاد ما حجبه الله عن كافّة العباد"(٤٣)، ونقل ابن حيون قول المعزّ: "إنّ عندنا علم ما يطلب، وفسّر ذلك بأنّه كقول عليٍّ -رضي الله عنه-: "سلوني قبل أن تفقدوني فوالّذي فلق الحبّة وبرأ النّسمة لا تسألوني عن علم ما كان وما يكون وعن علم ما لا تعلمون إلّا أخبرتكم علّمنيه النّبيّ الصّادق عن الرّوح الأمين عن ربّ العالمين"(٤٤).

رابعًا: زعموا العصمة لأئمّتهم وساووهم بالأنبياء -عليهم السّلام- في ذلك؛ بل زاد بعضهم اختصاص أئمّتهم بالعصمة في أمورٍ لم ينلها الأنبياء -عليهم السّلام-.

فتبعًا لغلوّ الإسماعيليّة في الأئمّة وادّعاء أنّ لهم خصائص ومزايا يختلفون بها عن غيرهم من عباد الله -تعالى- فقد ادّعوا لهم العصمة الّتي ينبني عليها قبول كلّ

---

(٣٨) انظر: تاريخ الدعوة الإسماعيلية ص ٤١.
(٣٩) ديوان المؤيد ص (٨٢-٨٣)، وانظر أيضا: تاريخ الدعوة الإسماعيلية ص ٤٠.
(٤٠) كنز الولد ص١٩٥.
(٤١) تأويل دعائم الإسلام (١٤٥/١).
(٤٢) المصابيح في إثبات الإمامة ص١٤٠.
(٤٣) المجالس المؤيدية ص٤٤١.
(٤٤) المجالس والمسايرات ص٢٧٢.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ما يروى وينقل عنهم من قولٍ أو عملٍ بلا مناقشةٍ لصدور ذلك بزعمهم عن شخصٍ معصومٍ عن الخطأ والسّهو والنّسيان، يقول الشّيرازيّ: "إنّ الإمام يساوي النّبيّ في العصمة والاطلاع على حقائق الخلق في كلّ الأمور"(٤٥). فانظر كيف أضافوا للأنبياء -عليهم السّلام- ما ليس لهم كادّعاء اطّلاعهم على حقائق الخلق وما خفي عن غيرهم، ونسبوا ذلك أيضًا لأئمّتهم، كما وصفوا الإمام بالعصمة، وممّا يؤيّد ذلك أنّ من أدعية المعزّ العبيديّ قوله: "الحمد لله الذي منّ علينا بالعصمة ولم يجعل لنا فيما حرّمه علينا من شهوةٍ"(٤٦)، وقد تعدّدت مقولاتهم بإثبات العصمة للأئمّة وذلك لإضفاء حقّ وجوب الطّاعة، وأنّ السّلامة والنّجاة في اتّباعهم وطاعتهم، والهلاك في مخالفتهم لاتّصافهم بما يمنع من وقوعهم في الضّلال، يقول الدّاعي عليّ بن وليد: " فهل أيّها الإخوان بعد كلام الإمام المعصوم يطلب شاهدٌ، وهل بعد ورود ماء الحياة النّازل من دار الإبداع يظمأ واردٌ"(٤٧).

وتواطئوا مع الإماميّة في هذا الأصل الباطل، ممّا أوقعهم في الانحراف والضّلال في كثيرٍ من مسائل الدّين.

وكان من النّتائج الخطيرة للإمامة عندهم أنّهم اعتبروا الإمامة جسرًا يعبرون عليه لاستمرار نشاطهم وتحقيق أهدافهم الهدّامة حيث أحاطوا الأئمّة بهالةٍ من التّقديس والتّعظيم وادّعت كلّ طائفةٍ أنّ إمامها هو الّذي يفيض عليه نور المعرفة وتتكشّف له الحقائق، ويعرف أصل الشّريعة الّذي يعبّرون عنه بالباطن الحقيق.

وقد سار الإسماعيليّة المعاصرون على مذهب أسلافهم في الغلوّ في الإمامة يقول مصطفى غالب: "تعتبر الإمامة بمنزلة العقل الفعّال أو الموجود الأوّل، وذلك في حالة عدم وجود النّبي النّاطق لأنّه يحلّ محلّه في رتبته، وفي حال وجود الإمام النّاطق يحمل الإمام باعتباره صاحب التّأويل رتبة النّفس الكلّيّة، أو الانبعاث الأوّل، وهو في عالم الدّين، أو الصّنعة النّبويّة الرّئيس الرّوحيّ الأعلى الّذي يعتبر وجوده ضرورةً في كلّ عصرٍ وزمانٍ ليكون حجّة الله في أرضه، والضّامن لعباده التّسرمد والخلود"(٤٨).

ويقول عارف تامر: "إنّ الإمام بما أوتيه من معرفةٍ خارقةٍ للعادة يستطيع أن يعرف أيّ أبنائه قد نال الإمامة بالنّصّ، وأنّ الإمام لا يخطئ في معرفة هذا بحالٍ من

(٤٥) المجالس والمسايرات ص٢٧٢.
(٤٦) المصابيح في إثبات الإمامة ص٩٦.
(٤٧) رسالة الإيضاح والتبيين ضمن أربع رسائل إسماعيلية عني بتصحيحها: ر. شتر وطمان ص١٥٠، وانظر: فضائح الباطنية ص (٤٢-٤٤).
(٤٨) مفاتيح المعرفة ص١٥٣.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الأحوال، وإلّا لما عدّ إمامًا"[٤٩]، وفي منزلة عليٍّ -رضي الله عنه- يذكر مصطفى غالب أنّ النّبيّ محمّد وأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالبٍ في منزلةٍ واحدةٍ لا فضل لأحدٍ منهما على الآخر، فمن اعتقد في أحدهما أنّه أفضل من الآخر فقد غلا فيه وقصّر في الثّاني[٥٠]، وقد خصّ المعاصرون الأئمّة بمعرفة الظّاهر والباطن، ووصفوهم بأنّهم: جنب الله، ويد الله، وأنّهم الّذين يحاسبون النّاس يوم القيامة[٥١]، وغير ذلك كثيرٌ في اقتفائهم أثر متقدّميهم في الغلوّ في الإمامة، وقد جاء بيان منزلة الإمامة عند المعاصرين منهم في بعض المؤلّفات منها: "الإسماعيليّة المعاصرة" لمحمّد الجوبر؛ بل وجعلوا أئمّتهم مناط التّكاليف الشّرعيّة، والحكم عليها بالصّحّة أو بالخطأ والرّدّ، وفي ذلك يقول مصطفى غالب: "لقد أوجب علماء أهل الحقّ أن تكون العبادة العلميّة الشّرعيّة باتّباع صاحب النّاموس؛ أي الإمام المنصوص عليه لتولّي الدّعوة، والانقياد لأوامره ونواهيه، والمسارعة إلى ما جاء به وقضاه وحكم به، على من استجاب إليه من المؤمنين...والاقتداء بأفعال النّبيّ والأئمّة، والتّشبّه بهم في جميع أفعالهم...وفي اعتقاد أهل الحقّ أنّ الولاية هي أفضل فرائض الدّين"[٥٢].

وفي تأويل العبادات يقول: "لكلّ فريضةٍ من فرائض الدّين تأويلٌ باطنيٌّ لا يعلمه إلّا الأئمّة، وكبار دعاتهم أو حججهم، وعمدوا إلى إحاطة جميع العلوم بالسّتر والكتمان..."[٥٣]، وحول المحور الرّئيس الّذي تدور عليه جميع العبادات يقول: "والإمامة هي المحور الأساسيّ لكلّ العبادات والعقائد"[٥٤].

المطلب الثّاني: نقد الإمامة عند الإسماعيليّة الباطنيّة

دعوى علم الأئمة للغيب وجد عند الإسماعيليّة الباطنيّة في أصل مذهبها، والله -تعالى- يقول: ﴿ قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيان يبعثون بل ادارك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون ﴾**[النمل:٦٥]**، ﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾**[الأنعام:٥٩]**، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾**[آل عمران:٥]**.

(٤٩) الإمامة في الإسلام ص٦٥.
(٥٠) انظر: مفاتيح المعرفة ص١٦١.
(٥١) انظر: تاريخ الدعوة الإسماعيلية ص٤٠.
(٥٢) مفاتيح المعرفة ص١٨٩.
(٥٣) الحركات الباطنية ص١٠٤.
(٥٤) تاريخ الدعوة الإسماعيلية ص٣٩.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

والله -سبحانه- أمر أفضل الخلق رسول الهدى -صلّى الله عليه وسلّم- أن يقول: قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا أي لا أملك أن أجلب إلى نفسي خيرا ولا أدفع عنها شراً **[الأعراف:١٨٨]**، إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ **[الأنعام:٥٠]**. فأمره -سبحانه- أن يفوّض الأمور إليه، وأن يخبر عن نفسه أنّه لا يعلم بغيب المستقبل، ولا اطّلاع له على شيء من ذلك إلّا بما أطلعه الله [٥٥].

وقد ذكر علماء الإسلام أنّ من ادّعى شيئًا من علم الغيب فقد كفر، فقد أضاف الله -سبحانه- علم الغيب إلى نفسه في غير ما آية من كتابه، فلا يظهر على غيبه إلّا من اصطفى من رسله[٥٦]، وهذا هو الغيب المطلق المحجوب عن جميع الخلق[٥٧].

وممّا ورد من الرّوايات الّتي تنفي عن الأئمّة هذه الصّفة قول أبي عبد الله: "يا عجبًا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلّا الله -عزّ وجلّ- لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت منّي، فما علمت في أيّ بيوت الدّار هي..."[٥٨].

ولو كان أبو عبد الله يعلم ما يكون ولا يخفى عليه الشّيء، وإذا شاء أن يعلم علم لم يخف عليه موضع الجارية.

وأمّا وصفهم أئمّتهم بأنّهم وجه الله وجنبه ويده، وغير ذلك فهي كلمات لا تحتاج إلى تعليق؛ بل هي "زبالة" المذاهب الباطنيّة، الّتي كان لها وجود في تاريخ المسلمين، والّتي تذهب إلى تأليه عليّ والأئمة، وقد استوعبتها الإسماعيليّة منهم في بنية مذهبها.

وهم يلصقون هذه المفتريات بأهل البيت ليتّخذوا منهم "عكّازة" يعتمدون عليها لنشر مذهبهم، وإلّا فمن يقول: "ما قيل في الله فهو فينا، وما قيل فينا فهو في البلغاء من شيعتنا"؛ هل يختلف عن فرعون الّذي قال: "أنا ربكم الأعلى"؟! وكيف يتجرّأ أساطين مذهبهم على نقل هذا الإلحاد؟! وهل ثمّة عذر لمعتذر؟ وهل توجد علاقة وقرينة لجعل معاني أسماء الله الحسنى وصفاته العليا للأئمّة؟! فأين العلاقة في قولهم بأنّ أسماء الله هي أوصاف للأئمّة؟!! والله -تعالى- يقول: وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ **الأعراف [١٨٠]** أين القرينة الصّارفة لهذه الآية عن معناها الأصليّ وهو أسماء الله -سبحانه-؟! لا يوجد شيء من ذلك إلّا إن كانت هي زعمهم أنّ في الأئمّة جزءاً إلهيًّا، فإذا كانت هذه هي القرينة فهي تؤكّد مبدأ الغلوّ ولا تنفيه، وتعطي الأئمّة جزءاً من صفات الله -سبحانه-

(٥٥) انظر: تفسير ابن كثير (٢٩٣/٢).
(٥٦) انظر هذا المعنى في تفسير القرطبي (٢/٧، ٣).
(٥٧) انظر: مجموع الفتاوى (١١٠/١٦).
(٥٨) أصول الكافي (٢٥٧/١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وأمّا دعواهم أنّ أئمّتهم أبواب الله وحججه وأمناؤه على خلقه فجوابها فيما يلي:

إذا كان المسلمون يعتقدون أنّ الرّسل هم الواسطة بين الله والنّاس في تبليغ أمر الله وشرعه، فإنّ الإسماعيليّة الباطنيّة تعتقد أنّ هذا المعنى موجود في الأئمّة، لأنّهم يتلقّون من الله.

ودعوى "الواسطة" للأئمّة غريبة على نصوص الإسلام؛ بل هي منكرة، لأنّها عين دين المشركين، وقد بعث الرّسل لتخليص البشريّة من هذا الشّرك.

وليس بين المسلم في عبادته لربّه ودعائه له، حجب تمنعه، ولا واسطة تحجبه. قال -تعالى-: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ **[البقرة:١٨٦]**، وقال -تعالى-: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ **[غافر:٦٠]**.

وذكر أهل العلم أنّ من جعل بينه وبين الله وسائط يتوكّل عليهم ويدعوهم ويسألهم كَفَرَ إجماعًا؛ لأنّ ذلك كفعل عابدي الأصنام الّذين قالوا: إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار **[الزمر:٣]**[٥٩].

ويقال جوابا على دعوى عصمة الأئمّة: الأمور الّتي عصم فيها الأنبياء: **أ-** الكفر[٦٠]، **ب-**ارتكاب الكبائر[٦١]. **ج-**في تحمّل الرّسالة والتّبليغ، وقد اتّفقت الأمّة على ذلك[٦٢]، أمّا ما يعرض للبشر من الأمور الجبلّية فهم غير معصومين منها كالنّسيان وغيره، فقد ثبت عدم عصمة النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- في ذلك، لقوله -صلّى الله عليه وسلّم-: (ولكن إنّما أنا بشرٌ مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكّروني)[٦٣]، والعصمة من صفات الأنبياء الّتي اختصّوا بها دون غيرهم لتحصيل مقصود النّبوّة والرّسالة[٦٤].

وقد اتّفق أهل العلم بالكتاب والسّنّة على أنّ كلّ شخصٍ سوى الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم- فإنّه يؤخذ من قوله ويترك لأمر الله -تعالى- في كتابه العزيز، وألّا

---

(٥٩) انظر: الواسطة بين الخلق والحق -ضمن مجموع الفتاوى- (١٢١/١ وما بعدها).
(٦٠) انظر: منهاج السنة (٤٧١/١).
(٦١) انظر: مجموع الفتاوى (٣٦٣/١).
(٦٢) انظر: لوامع الأنوار البهية (٣٠٤/٢).
(٦٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب: التوجه نحو القبلة حيث كان، حديث رقم ٤٠١.
(٦٤) انظر: فتح الباري (٤٥٩/١٠).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

يعبد الله إلّا بما شرع فإنّه المعصوم الّذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلّا وحيٌ يوحى[٦٥].

وقد جاء عن الأئمّة المزعومين ما ينفي وقوع العصمة لهم وأنّهم يحصل منهم الذّنب والخطأ ويطلبون المغفرة من الله -تعالى- قال عليٌّ -رضي الله عنه-: "لا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنّوا بي استثقالًا في حقٍّ قيل لي، ولا التماس إعظام النّفس، فإنّه من استثقل الحقّ أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، وإلّا فلا تكفّوا عن مقالةٍ بحقٍّ، أو مشورةٍ بعدل، فإنّي لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي"[٦٦]، فعليٌّ -رضي الله عنه- يطلب من أصحابه ألّا يتردّدوا في إبداء النّصيحة والمشورة، ولا يمنعهم من ذلك المجاملة والمصانعة له، فلو كان معصومًا لما احتاج لمشورةٍ ونصح من أحدٍ.

وكان من يزعمون إمامتهم يعترفون بالذّنوب ويستغفرون الله -تعالى- منها، فعليٌّ -رضي الله عنه- يقول في دعائه: "اللّهم اغفر لي ما أنت أعلم به منّي، فإن عدتّ فعد عليّ بالمغفرة، اللّهم اغفر لي ما وعدتّ نفسي ولم تجد له وفاءً عندي، اللّهم اغفر لي ما تقرّبت به إليك بلساني، ثمّ خالفه قلبي"[٦٧]، وهذا إقرارٌ منه بالذّنب وبالعودة إليه بعد التّوبة، وهذا ينفي ما تدّعيه الشّيعة الإماميّة له من العصمة، إذ لو كان عليٌّ والأئمّة معصومين لكان استغفارهم من ذنوبهم عبثًا.

المبحث الثّاني: آثار الإمامة على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان، ونقدها.

المطلب الأول: آثار الإمامة على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان.

زعمت الإسماعيليّة الباطنيّة أنّ الإمامة أحد أركان الإسلام، يقول الكرمانيّ: "إنّ الإمامة أحد أركان الدّين بل هي الإيمان بعينه، وهي أفضل الدّعائم وأقواها، لا يقوم الدّين إلّا بها كالدّائرة الّتي تدور عليها الفرائض لا تصحّ إلّا بوجودها"[٦٨]، وقال أيضا: "ولذلك كانت ولاية الإمام آخر الفرائض فتمّ عالم الشّرع به، وأخبر الله -تعالى- حين فرضها فقال: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ **[المائدة:٣]**"[٦٩]، ويقول عارف تامر من الإسماعيليّة المعاصرين: "إنّ ولاية الإمام أحد أركان الدّين

(٦٥) انظر: منهاج السنة (٣/١٧٤-١٧٥).
(٦٦) نهج البلاغة ص٣٣٥.
(٦٧) نهج البلاغة ص١٠٤.
(٦٨) المصابيح في إثبات الإمامة ص١٢.
(٦٩) المصابيح في إثبات الإمامة ص٨٠.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ودعائمه بل إنّها أفضل هذه الدّعائم وأقواها حيث لا يستقيم الدّين إلّا بها، والإمامة هي المركز الّذي تدور حوله الفرائض، فلا يصحّ القيام بهذه الفرائض إلّا بوجوده"(٧٠).

والإمامة عندهم فرض من الله -سبحانه- أكمل به الدّين فلا يتمّ الدّين إلّا به ولا يصحّ الإيمان بالله وبالرّسول إلّا بالإيمان بالإمام والحجّة، ويدلّ عليه عندهم إجماع الأمّة على أنّ الدّين والشّريعة لا يقومان إلّا بالإمام، لأنّه -سبحانه وتعالى- لا يترك الخلق سدى ولا يمنعهم هذه الفريضة الّتي لا تسوغ إلّا بها وأنّ الرّسول نصّ على ذلك نصًّا تشهد به الأمّة كافّة(٧١).

وقد زعم قاضي الإسماعيليّة ابن حيون أنّ محمّد الباقر قال عن الإمامة: "بني الإسلام على سبع دعائم. الولاية وهي فضلها وبها وبالوليّ يوصل إلى معرفتها والطّهارة والصّلاة والزّكاة والصوم والحج والجهاد"(٧٢).

ويلحظ أنّهم لا يذكرون الشّهادتين في أوّل أركان الإسلام؛ بل لا يجعلونها من دعائم الإسلام كالإمامة، وهذا نتيجة لغلوّهم في الأئمّة وانحرافهم عن الحقّ الّذي دلّ عليه الكتاب والسّنّة.

وبنوا على الإمامة صحّة الأعمال وقبولها وفي ذلك نصوص كثيرة عنهم منها: قول الدّاعي الشّيرازيّ: "أنّ الله أوجب طهارة وصلاة وزكاة وصوما وحجّا وجهادا وجعل ماسك الجميع ورابطه والمانع من اختلاله ولاية الوصيّ والأئمّة الّتي هي آخر فرض الدّين وإذا بطلت من الدّين ولاية الوصيّ بطلت الطّهارة والصّلاة والزّكاة والصّوم والحجّ والجهاد وعاد الدّين جاهليّة والولاية من الدّين العمدة"(٧٣)، فلا قبول للأعمال الصّالحة من صلاة، وزكاة، وحجّ، وصيام، وغيرها، ما لم يتمّ الإيمان بولاية الوصيّ والأئمّة؛ إذ هي فرض الدّين الأعظم لديهم.

وطاعة الله -تعالى- وطاعة رسوله -صلّى الله عليه وسلّم- مقترنة بطاعة الإمام، فلا يقبل الله -تعالى- طاعة الطّائعين له ما لم يكونوا مطيعين للأئمّة مقرّين بهم مؤمنين بإمامتهم، يقول قاضي الإسماعيليّة ابن حيون: "فإن أطاع المرء الله ورسوله وعصى الإمام أو كذّب به فهو آثم وغير مقبولة منه طاعة الله وطاعة رسوله فطاعة الله -عزّ وجلّ- مقترنة بطاعتهم ولن يقبل الله من مطيع طاعة إلّا بطاعة من افترض عليه طاعته من أولياءه الّذين هم الأئمّة من أهل البيت"(٧٤).

---

(٧٠) الإمامة في الإسلام ص (٦٥-٦٦).
(٧١) انظر: تاج العقائد ومعدن الفوائد للدّاعي الإسماعيلي اليمني علي بن الوليد ص (٦٥-٦٦).
(٧٢) دعائم الإسلام (٢/١).
(٧٣) ديوان المؤيد ص٧٠.
(٧٤) ديوان المؤيد ص (٧٠-٧١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وطرق قبول الأعمال مسدودة دون سلوك طريق الأئمّة خاصّة عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- يقول جعفر بن منصور اليمن عن ذلك: "إن الله لا يقبل توبة نبيّ ولا اصطفاء وصيّ ولا إمامة وليّ ولا عمل طاعة من عامل ولو تقطع بالعبادة واجتهد إلّا بولاية عليّ بن أبي طالب ومن أتى بغير ولايته أسقطت نبوّته ووصايته وصالح عمله ولم يقبل الله منه ولا زكّي عمله، لأنّه مجمع الأنبياء والأولياء والأئمّة من أول الأدوار إلى قيامه"(٧٥)، ويقول أيضا: "لا دين إلّا بطاعة عليٍّ وولايته ولا نعمة تامّة إلّا مودّته ومحبّته ولا قبل للأمّة فرض ولا سنّة ولا عمل مفترض إلّا بطاعة زوج البتول وموالاته ومحبّته والأئمّة من ولده يرثون مقامه وفضله"(٧٦).

ونسبوا إلى جعفر الصّادق -رحمه الله- أنّه سئل عن قوله -تعالى-: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾**[النساء:٥٩]**، فقال: "إيّانا عنى به، ونحن أولو الأمر، وطاعتنا مفروضة، وبنا يعبد الله، وبنا يطاع الله، وبنا يعصى الله، فمن أطاعنا فقد أطاع الله، ومن عصانا فقد عصى الله"(٧٧).

وقال ابن حيون: "ويلزم من أقرّ بالله ورسوله ولم يعترف بإمامة أولياء الله وأوصياء رسوله، ولو عبد الله على ذلك أيّام حياته وطول مدّته، لكان ممّن قال الله -جلّ ذكره- عنه: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ ﴾**[الفرقان:٢٣]**، وكذلك هو إن أطاع الله ورسوله بزعمه، وعصى إمامه أو كذب به فهو آثم في معصيته غير مقبولة منه طاعة الله وطاعة رسوله ولا عمله مع جحده إمامه ومعصيته"(٧٨)، فهي عندهم أساس قبول العمل، ودونها عمل المسلم مهما كان فضله وإخلاصه ومتابعته للنّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- فمصيره أن يكون هباء منثورا.

وقد ذكر الإحباط بمعصية الإمام، والإحباط بالكفر بالولاية عند الإسماعيليّة أمير محمّد القزوينيّ(٧٩)، وقال أحد متأخّريهم في بيان أهمية ركن الولاية عند الباطنيّة: "فإن أطاع المؤمن الله -تعالى- وأقرّ برسالة الرّسول الكريم، وقام بفروض الدّين كلّها ثمّ عصى الإمام أو كذّب به، فهو غير مقبولة منه طاعة الله وطاعة الرّسول"(٨٠).

---

(٧٥) سرائر وأسرار النطقاء ص١٥.
(٧٦) سرائر وأسرار النطقاء ص١٥.
(٧٧) دعائم الإسلام (٣٩/١).
(٧٨) الهمة في آداب أتباع الأئمة ص ٤٧.
(٧٩) الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ص ٢٤.
(٨٠) الحركات الباطنية ص٩٨.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

والمؤمن عندهم من اعترف بالولاية، والكافر ضدّ ذلك. جاء في كتاب الذّخيرة: "المؤمن، والولي، والصّالح هو من كان مقيما على ولاية إمام الزّمان، طائعا للحدود، موحّدا للمعبود...، والمنحرف، والمخالف، والضّدّ من عاند حدود الدّين، وخرج عن ولاية إمام الزّمان، وطاعته"(٨١).

وزعموا كفر من ينكر الإمامة أو يجحدها، ولهم في ذلك روايات عدّة منها: ما نسبوه إلى جعفر الصّادق -رحمه الله- أنّه قال: "قال رسول الله -صلّى الله عليه وآله-: (من مات لا يعرف إمام دهره مات ميتة جاهليّة)"(٨٢)، ومخالفيهم كفّار عندهم؛ قال السّجستانيّ مخاطبا مخالفيه: "على جميع الوجوه الكفر لكم لازم"(٨٣).

وينكر الإسماعيليّة وجود الجنّة، والنّار على الحقيقة؛ بل يرون أنّ العصاة منهم يكونون في منزلة دون منزلة الطّائعين، ثمّ يمحّصون بالعذاب إلى أن يكونوا في درجة الطّائعين، جاء في الذّخيرة: "وأمّا من كان من الأولياء، وذوي الإيمان مقيما على ولاية إمام الزّمان، طائعا للحدود، موحّدا للمعبود، ثمّ تخطى أشياء ممّا تحظره الشّرائع النّبويّة، أو أتى أمرا من الأمور السّخيفة الدّنيّة من فسق، أو نهب، أو ظلم، أو إقدام على أمر لم تبحه الشّريعة الغرّاء -سلام الله على صاحبها-... فإنّ نفسه النّاطقة تصعد إلى حيث جرى به القول... إلّا أنّها لا تتساوى في رتبة المعاد من ساواها في العلم، والولاية، وزاد عليها باستعمال الشّريعة... فيصير ذلك الجسم بالحياة الكامنة فيه مختلطا، والبعض منه ممتزجا... ثمّ ينحلّ ذلك الجسم على مرور الأيام، فأهل الإكثار ممّا حرمته الشّريعة يكون انحلالها إلى الفضّة، والذّهب... وبفعله الّذي فعله من الدّناءة، سلّطت عليه النّار، والتّطريق، والإذابة، ثمّ إنّ العناية الإلهيّة تحفظه إلى أن يبلغ الكتاب أجله... وهو أن يؤذن بعودته، ويكون من أهل الصّفاء والإيمان"(٨٤).

أمّا الطّائعون، فقالوا فيهم: "أمّا الموالون لوصيّة عليّ -صلوات الله عليه- الفاعلون للحلال، التّاركون للحرام... فحين تفارق نفوسهم أجسامهم، تعود نفوسهم إلى فلك القمر؛ إذ لم يخالطها العلم، فتحلّ محلّ لطائف الصّور، ثمّ تصعد إلى فلك الزّهرة... ثمّ يعودون إلى القامة الألفيّة في المدّة الّتي يريدها المدبّر الآمر، فيجيبون، ويستجيبون، ويؤمنون، وينسبون، ويكونون أهل صفاء، وعفّة، ووفاء"(٨٥).

ويرون أنّ المخالفين لهم سلسلة من العذاب؛ جاء في الذّخيرة: "وأمّا من عاند حدود الدّين، وأظهر المنافرة للأولياء، والمؤمنين، وخرج عن ولاية إمام الزّمان،

(٨١) الذخيرة في الحقيقة للداعي العبيدي اليماني علي بن الوليد ص (١٢٣-١٢٦).
(٨٢) دعائم الإسلام ص٢٧.
(٨٣) الافتخار ص١٨.
(٨٤) الذّخيرة في الحقيقة لعليّ بن الوليد ص (١٢٠-١٢١).
(٨٥) الذّخيرة في الحقيقة لعليّ بن الوليد ص١٢٢.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

وطاعته...فإنّه يبلى بأليم العذاب، ويدخل من صنوف الآلام في باب بعد باب...فعند فراقه لهذا الجسم يهمّ بالصّعود متشبّها بصور أهل الحقّ، فإذا صعد عكسته أشعّة الكواكب، والأفلاك، وحطّته راجعا إلى الحضيض، فيقيم بالحضيض مدّة معلومة، ثمّ يسكن بيوتا مظلمة نحسة، ممّا يجالسه مشومة، إمّا امرأة جاهلة، أو رجل جاهل مشاكلا، فيصرعه هذا السّاكن فيه، ويضرّه، ويؤذيه، فيسقط، ويجنّ، وتأتي عليه بمخالطة الآفات، والمحن...فإذا مات بيته هذا المظلم الجاهل الأوّل، سكن بعده بيتا هو أظلم منه، وأخسّ، وأجهل...ثمّ إنّ جسم ذلك الخبيث يتحلّل من قبره على ممرّ الأيام، وكرّ الشّهور، والأعوام بخارا، ودخّانا يمتحن به من وصل إليه من البشر، والحيوان امتحانا فيحدث من الأمراض المهلكة للأنام من اتّصلت به، ثمّ تهبط عليها أشعّة الأفلاك، وتعكسها، وتردّها إلى الحضيض...ثمّ تتكوّن منه قوالب مذمومة مدحورة، وأشكال ملعونة متصوّرة بما يماثل القامات بأقبح صورة، مثل: القرد، والدّبّ، والغول، والسّعلاة...وسائر هذه الأنواع الّتي هي من جهة تشبه الوحوش، ومن جهة تشبه النّاس"[٨٦].

المطلب الثّاني: نقد آثار الإمامة على الإسماعيليّة في مسائل الإيمان.

يدلّ على بطلان ما ادّعوه من أنّ الإمامة أصل من أصول الدّين، وركن من أركانه، ولا يصحّ الإيمان إلّا بالإقرار بها وبأئمّتهم، وتكفير من لم يقرّ بإمامتهم أوجه كثيرة أبرزها ما يلي:

١- إنّا مأمورن باتّباع الكتاب والسّنّة، ولم يرد فيها تسمية الأئمّة أو الأمر بالإقرار بإمامتهم وأنّ ذلك ركنا من أركان الإيمان وأصوله، أو جحدهم مخرجا من الملّة، ثمّ إنّ الإيمان بالله -تعالى- ورسوله -صلّى الله عليه وسلّم- أهمّ من مسألة الإمامة؛ إذ هو عنوان الإيمان ودليله، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فالكافر لا يكون مؤمنا حتّى يشهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّدا رسول الله، وهذا هو الّذي قاتل عليه النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- الكفّار، كما قال -صلّى الله عليه وسلّم-: (أمرت أن أقاتل النّاس حتّى يشهدوا أن لا إله إلّا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا منّي دمائهم وأموالهم إلّا بحقّها، وحاسبهم على الله) [٨٧].

ولم يذكر -صلّى الله عليه وسلّم- الإمامة بحال، يقول ابن تيميّة -رحمه الله- جوابًا على كون الإمامة أحد أركان الإيمان: "قوله -أي الحلّيّ-: وهي أحد أركان

---

(٨٦) انظر: الذخيرة في الحقيقة لعليّ بن الوليد ص (١٢٥-١٢٩).

(٨٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ ﴾**[التوبة:٥]** (١٤/١ رقم ٢٥)، ومسلم في صحيحه (٥٢/١) ح ٢٠.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الإيمان، المستحقّ بسببه الخلود في الجنان. فيقال له: من جعل هذا من الإيمان، إلّا أهل الجهل والبهتان؟...والله -تعالى- وصف المؤمنين وأحوالهم، والنّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- قد فسر الإيمان وذكر شعبه، ولم يذكر الله ولا رسوله الإمامة في أركان الإيمان، ففي الحديث الصحيح حديث جبريل لما أتى النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- في صورة أعرابيّ وسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان، قال له: (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّدا رسول الله، وتقيم الصّلاة، وتؤتي الزّكاة، وتصوم رمضان، وتحجّ البيت). قال: (والإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشرّه). ولم يذكر الإمامة. قال: (والإحسان أن تعبد الله كأنّك تراه، فإن لم تكن تراه فإنّه يراك)[٨٨] وهذا الحديث متّفق على صحّته متلقّى بالقبول، أجمع أهل العلم بالنّقل على صحّته، وقد أخرجه أصحاب الصّحيح من غير وجه، فهو متّفق عليه من حديث أبي هريرة، وفي أفراد مسلم من حديث عمر...

وهب أنّا لا نحتجّ بالحديث، فقد قال -تعالى-: ﴿ انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا وعلى ربهم يتوكلون (٣) الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ﴾ **[الأنفال: ٢-٤]**، فشهد لهؤلاء بالإيمان من غير ذكر للإمامة، وقال -تعالى: وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ **[الحجرات:١٥]**، فجعلهم صادقين في الإيمان من غير ذكر للإمامة، وقال -تعالى-: ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى ... ﴾ **[البقرة:١٧٧]**، ولم يذكر الإمامة، وقال -تعالى-: ﴿ الم ﴿١﴾ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ **[البقرة:١-٥]**، فجعلهم مهتدين مفلحين ولم يذكر الإمامة.

وأيضا: فنحن نعلم بالاضطرار من دين محمّد بن عبد الله -صلّى الله عليه وسلّم- أنّ النّاس كانوا إذا أسلموا لم يجعل إيمانهم موقوفا على معرفة الإمامة، ولم يذكر لهم شيئا من ذلك، وما كان أحد أركان الإيمان لابدّ أن يبيّنه الرّسول لأهل الإيمان ليحصل لهم به الإيمان، فإذا علم بالاضطرار أنّ هذا ممّا لم يكن الرّسول يشترطه في الإيمان، علم أنّ اشتراطه في الإيمان من أقوال أهل البهتان، فإن قيل: قد دخلت في عموم النّصوص، أو هي من باب ما لا يتمّ الواجب إلّا به، أو دلّ عليها نصّ آخر، قيل: هذا كلّه لو صحّ لكان غايته أن تكون من بعض فروع الدّين، لا تكون من

---

[٨٨] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النّبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- عن الإيمان والإسلام والإحسان...(١٩/١ رقم ٥٠)، ومسلم في صحيحه (٣٦/١ رقم ١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

أركان الإيمان، فإنّ ركن الإيمان ما لا يحصل الإيمان به كالشّهادتين، فلا يكون الرّجل مؤمنا حتّى يشهد أن لا إله إلّا الله، وأنّ محمّدا رسول الله، فلو كانت الإمامة ركنا في الإيمان لا يتمّ إيمان أحد إلّا به لوجب أن يبيّن ذلك الرّسول بيانا عامًّا قاطعا للعذر، كما بيّن الشّهادتين والإيمان بالملائكة والكتب والرّسل واليوم الآخر فكيف ونحن نعلم بالاضطرار من دينه أنّ النّاس الّذين دخلوا في دينه أفواجا، لم يشترط على أحد منهم في الإيمان الإيمان بالإمامة لا مطلقا ولا معيّنا؟"[٨٩].

٢- من المعلوم أنّ أشرف وأعظم مسائل الإسلام وأهمّ مطالبه هي أركانه وأركان الإيمان، وقد جاء ذكرها في مواضع عدّة من كتاب الله -تعالى- تأكيدا عليها وبيانا لمكانتها في هذا الدّين، وكذلك جاء في السّنّة النّبويّة، ولم ترد آية أو حديث صحيح في بيان أنّ الإمامة ركن من أركان هذا الدّين، وبيان منزلتها في دين الله -تعالى- كما أنّ الكتاب والسّنّة مليئان ببيان أحكام الدّين من الواجبات والمستحبّات والمباحات، وكذلك المحرّمات والمكروهات، ولم يأت ذكر الإمامة بوجه، فكيف يكون الوحي مملوءا بغير ما هو من أصول الدّين وأحد أركانه ويغفل عن بيان أمر الإمامة وهي بهذه المنزلة- كما زعموا-؟!

٣-ممّا يبيّن بطلان هذه الدّعوى أنّ الله -تعالى- في كتابه العزيز بين أسباب السّعادة وحسن المنقلب في الآخرة بما لا ذكر فيه للإمامة في عدد من الآيات، كقوله -تعالى-: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾ **[النساء:٦٩]**، فذكر -تعالى- أنّ من أطاعه وأطاع رسوله -صلّى الله عليه وسلّم- نال السّعادة في الآخرة، ونال النّعيم المقيم بصحّة النّبيّين والصّدّيقين والشّهداء وهذه المنازل العالية يسعى للحصول عليها كلّ مسلم لم يذكر في سبب الحصول عليها الاعتقاد بأنّ الإمامة ركن من أركان الإسلام وأصل من أصوله، وادّعاء كثير من المزايا والفضائل للأئمّة بما لم يرد به وحي، وهذا هو الضّلال.

٤- جاء في كتاب الله -تعالى- ما يبيّن أنّ أصل قبول الأعمال ودخول الجنّة هو التّوحيد، وسبب الضّلال ودخول النّار هو الشّرك، وقد ذكرت الصّلاة في كتاب الله -تعالى- بلفظ صريح وواضح في مواطن عدّة، ومثلها بقيّة أركان الإسلام والإيمان فلماذا لم يصرّح بذكر الإمام والأئمّة كما صرّح بهذه الأركان؟!

٥-أنّ الإسماعيليّة بزعمهم أنّ الإمامة ركن من أركان الإيمان، وإنكارها كفر مخرج من الملّة واعتبارها أصلا من أصول الدّين هل اتّفقت كلّ فرقة على تعيين الأئمّة من أوّلهم إلى آخرهم؟! فكيف يناط الإيمان والكفر بأمر أهله المدّعون له لم يتّفقوا عليه؛

(٨٩) منهاج السنة (١/١٠٦-١١٠) بتصرف.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

بل هم مختلفون فيه؟! فإذا لم يثبت لهم أنّ الإمامة أصل من أصول الدّين ولا ركن من أركانه، فزوال باقي ما ادّعوه فيها من باب أولى.

الخاتمة

الحمد لله الّذي تتمّ بنعمته الصّالحات، والصّلاة والسّلام على خير البريّات محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين أمّا بعد:

فبعد الانتهاء من بيان أصل الإمامة وآثاره على الإسماعيليّة الباطنيّة في مسائل الإيمان بفضل الله -تعالى- وإعانته وتيسيره، أسجّل في هذه الخاتمة أبرز النّتائج والتّوصيات الّتي وقفت عليها وفق ما يلي:

أوّلًا: النّتائج

١-مسائل الإيمان من أجلّ مباحث الدّين لتعلّقها بالأسماء والأحكام والسّعادة والشّقاوة في الدّنيا والآخرة إلّا أنّ هذا لم يكن دافعًا للإسماعيليّة الباطنيّة للتّسليم لنصوص الكتاب والسّنّة فيما ورد بشأنها وأبوا إلّا إقحام أصلوهم الضّالة في تلك المسائل فمالوا بها عن الحقّ، ووقعوا في الضّلال المبين.

٢-الواجب على العباد الإيمان بالكتاب والسّنّة واعتمادهما أصلًا في جميع مسائل الدّين بما في ذلك مسائل العقيدة وعدم الحيدة عنهما، وهو مذهب أهل السّنّة والجماعة عملًا بأمر الله -تعالى- وأمر رسوله -صلّى الله عليه وسلّم- واتّباعًا لهدي سلف هذه الأمّة الصّالح من الصّحابة والتّابعين لهم بإحسان، ولهذا اعتقدوا الحقّ في جميع مسائل الإيمان ولم يحصل لهم ضلال في ذلك، وكلّ من ادّعى إصابة الحقّ واتّباع السّلف الصّالح فإنّه لا تقبل دعواه ما لم يكن قد اعتمد على الكتاب والسّنّة واعتقد ما فيهما وردّ الخلاف إليهما.

٣-تبيّن وسطيّة أهل السّنّة والجماعة واعتدال مذهبهم واستقامته في جميع مسائل الاعتقاد لصدوره عن الكتاب والسّنّة، ومن ذلك وسطيّتهم في الإمامة بين الغلوّ والجفاء؛ وما ذلك إلّا لصدورهم عن الكتاب والسّنّة واعتمادهم عليهما فيما يقرّرون ويعتقدون، وهو الّذي تقبله العقول الصّحيحة والفطر المستقيمة، بخلاف الفرق الّتي ضلّت في هذه المسألة، فاتّخذت ما تهواه أصلًا تعتمد عليه لبناء مذهبها في كثير من مسائل الاعتقاد، ومن ذلك ما يتعلّق بمسائل الإيمان، وقد كان هذا سببًا رئيسًا في وقوعهم في الضّلال المبين.

٤-اشتركت الإسماعيليّة الباطنيّة والإماميّة الاثنا عشرية في الغلوّ في الأشخاص، وقد ظهر ذلك عند الإماميّة الاثني عشريّة والإسماعيليّة في أصل الإمامة عندهم.

٥-لما علم الوارثون المعاصرون للإسماعيليّة قوّة اعتماد أسلافهم على أصل الإمامة، وشدّة تأثيره فيمن اطّلع عليه لاكوه بألسنتهم مرّةً أخرى في محاولةٍ فاشلةٍ منهم لترويج معتقداتهم الباطلة، وهيهات فإنّ الباطل لا يروج إلّا على من لا عقل له أمّا من نوّر الله

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فطرته وعقله وبصيرته، وكان متّبعًا للكتاب والسّنّة عارفًا بهما فإنّه لا يروج عليه ذلك بفضل الله وكرمه ونعمته عليه.

٦-ظهر من خلال البحث أنّ أهل البدع يجمعون بين الجهل والظّلم، فيبتدعون بدعة مخالفة للكتاب والسّنّة وإجماع الصّحابة، ويكفّرون من خالفهم في بدعتهم، كالإسماعيليّة الباطنيّة الّذين كفّروا سائر مخالفيهم بسبب بدعة الإمامة، وأمّا أئمّة السّنّة والجماعة وأهل العلم والإيمان ففيهم العلم والعدل والرّحمة، ويعلمون الحقّ الّذي يكونون به موافقين للسّنّة، سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو ظلمهم، ويرحمون الخلق، ويريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشّرّ لهم ابتداء بل إذا عاقبوهم، وبيّنوا خطأهم، وجهلهم، وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحقّ ورحمة الخلق، والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وأن يكون الدّين كلّه لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فلهذا فهم لا يكفّرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفّرهم، لأنّ الكفر حكم شرعيٌّ فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، فلا يكفر إلّا من كفّره الله ورسوله بعد توافر الشّروط وانتفاء الموانع في حقّ المعيّن.

٧-من النّتائج المهمّة أنّ كتب ومصادر ومراجع الإسماعيليّة في هذا البحث كثيرةٌ على ما فيها من العقائد الباطلة والرّوايات الباطلة، وذلك يدلّ على حجم تجييش أعداء الإسلام لجنودهم في العالم الإسلاميّ لمحاولة هدم هذا الدّين والنخر فيه من داخله، وكم بذلوا في ذلك من جهود وأموال وأوقات، وهذا يقتضي مراجعة أهل السّنّة لأنفسهم والعمل على مواجهة ذلك بمقدار ما يفعله أعداء الإسلام؛ بل بشكل أكثر وأقوى.

٨-من النّتائج المهمّة الّتي ظهرت من خلال ما ذكر من مباحث حول الإمامة عند الإسماعيليّة الباطنيّة، أنّهم غلوا في أئمّتهم وادّعوا فيهم ما يختصّ بالله من علم الغيب وغير ذلك، وما لم يوجد حتّى في الأنبياء -وهم أكمل البشر- من العصمة المطلقة الّتي تضمّنت عدم السّهو والنّسيان وغير ذلك، وعاشوا على ترسيخ هذه المسائل حياتهم، وهذا يوجب على المسلم أن يلتزم الكتاب والسّنّة في مسألة الإمامة، ثمّ إن المطالب بالكلام فيها والانشغال بها هم أهل الحلّ والعقد لا سائر الأمّة، وأن ينزّل كلّ شخص منزلته اللّائقة به بدون غلوٍّ ولا إجحافٍ، حتّى لا يقع فيما وقعت فيه تلك الفرقة ممّا يخالف الوحيين، ويسلك بصاحبه مسالك الضّلال المبين؛ بل والكفر المستبين.

٩-من نتائج البحث أنّ الأصل العظيم عند الإسماعيليّة الباطنيّة الّذي ترجع إليه جميع الآثار الّتي ظهرت عندهم في مسائل الإيمان هو الإمامة، وما يذكرونه من الأدلّة الأخرى فهو تأييد لهذا الأصل واحتجاج له لا مستقلٌّ بنفسه.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ثانيًا: التّوصيات

-من الوصايا الّتي نلتمسها بعد الكتابة في هذه الموضوع ضرورة الكتابة في مسألة آثار الإمامة على الباطنيّة عموما لأنّها مسألةٌ دارت عليها كلّ أمور دينهم، وضرورة الكلام على من تأثّر بهم في هذه المسألة من الفرق المنحرفة متقدّميهم ومعاصريهم.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم على نبيّه الكريم، وعلى آله وأصحابه الطّيّبين الطّاهرين وسلّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدّين.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فهرس المصادر والمراجع

١-إثبات الإمامة لأحمد ابن إبراهيم النيسابوري، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس، ١٤١٦ هـ، بدون رقم الطبعة، ولا مكان المطبعة.
٢-الأحكام السلطانية للماوردي، دار الحديث، القاهرة.
٣-الأحكام السلطانية للقاضي أبو يعلى، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ، بيروت.
٤-آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥-إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ، والطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ، بيروت.
٦-أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل، دار المنار، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، الخرج.
٧-أصول الكافي لمحمد بن يعقوب الكليني، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغضاري، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ، طهران، ومنشورات الفجر، ١٤٢٨هـ، بيروت.
٨-الافتخار لأبي يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني، تحقيق: إسماعيل قربان حسين يونا والا، الطبعة الأولى، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٠م.
٩-الإمامة في الإسلام لعارف تامر، دار الأضواء، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، بيروت.
١٠-الإيضاح والتبيين في كيفية تسلسل ولادتي الجسم والدين لعلي بن محمد بن الوليد، ضمن أربع رسائل إسماعيلية، عني بتصحيحها: ر. شتر وطمان، مكتبة المثنى، بغداد.
١١-الباب الثالث في فلسفة المبدأ والمعاد عند الفاطميين من كتاب الأنوار اللطيفة في فلسفة المبدأ والمعاد لطاهر بن إبراهيم الحارثي اليماني، بدون معلومات طباعة.
١٢-البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، راجعه: عمر سليمان الأشقر، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، الكويت، وطبعة دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
١٣-البداية والنهاية لابن كثير، مطبعة السعادة، القاهرة، وصورتها دار الفكر، بيروت.
١٤-تاج العقائد ومعدن الفوائد لعلي بن الوليد، تحقيق: عارف عامر، الطبعة الثانية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ، بيروت.
١٥-تاريخ الدعوة الإسماعيلية لمصطفى إسماعيل غالب، نشر دار اليقظة، بيروت، ١٩٦٤م، وطبعة دار الأندلس، الطبعة الثانية، بيروت.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

١٦-تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك) لابن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويد، بيروت، وبتحقيق: م ج، دي غويه، وطبعة دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م، بيروت.
١٧-تأويل دعائم الإسلام لأبي حنيفة النعمان بن محمد المغربي، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، بيروت.
١٨-التّبصير في الدّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي المظفر الإسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ، بيروت.
١٩-تفسير القرآن العظيم لابن كثير، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ، وطبعة بتحقيق: عبد العزيز غنيم وآخرون، دار الشعب، مصر، بدون رقم الطبعة وتاريخها، وطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر بدون رقم الطبعة وتاريخها.
٢٠-الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ لابن أبي زيد القيرواني، حققه وقدم له وعلق عليه: محمد أبو الأجفان، عثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة، المكتبة العتيقة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، بيروت.
٢١-الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم طفيش، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ، القاهرة.
٢٢-جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم لابن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة ١٤١٧هـ، والطبعة الثامنة ١٤١٩هـ، بيروت، وطبعة بتحقيق: طارق بن عوض الله محمد، ابن الجوزي، الطبعة الثانية، محرم ١٤٢٠هـ، الرياض.
٢٣-الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الرياض، وطبعة دار السلام ١٤٢٠هـ، وطبعة بتحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صَوّرها بعنايته: محمد زهير الناصر، وطبعها الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ لدى دار طوق النجاة، بيروت.
٢٤-الحركات الباطنية في الإسلام لمصطفى غالب، دار الكتاب العربي، بيروت، ودار الأندلس، بيروت.
٢٥-الدرر السنية في الأجوبة النجدية لعبد الرحمن بن قاسم، مطبوعات دار الإفتاء، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ، والطبعة السادسة، ١٤١٧هـ.
٢٦-دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام للنعمان المغربي، تحقيق: آصف فيضي، دار المعارف،

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

١٣٨٣هـ، مصر، وطبعة بتحقيق: محمد حسن الأعظمي، مركز تحققات كامبيوتر، ومؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، بيروت.
٢٧-ديوان المؤيد، تحقيق: محمد كامل حسين، دار الكتاب المصري، ١٩٤٩هـ.
٢٨-الذخيرة في الحقيقة لعلي بن الوليد، تحقيق: محمد حسن الأعظمي، دار الثقافة، ١٩٧١م، بيروت.
٢٩-سرائر وأسرار النطقاء لجعفر بن منصور اليمن، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ، بيروت.
٣٠-سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، بيروت، وطبعة بتعليق وإشراف: عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ، مطابع الفجر الحديثة، حمص، وطبعة بتحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وطبعة بتحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.
٣١-شرح أصول اعتقاد أهل السّنّة والجماعة من الكتاب والسّنّة وإجماع الصّحابة والتّابعين من بعدهم لأبي القاسم هبة الله اللّالكائيّ، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، الطّبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ.
٣٢-الشيعة في عقائدهم وأحكامهم لأمير محمد الكاظمي القزويني، ١٩٧٢م.
٣٣-صحيح سنن الترمذي للألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، الرياض.
٣٤-الطبقات الكبير لابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، والطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة، وطبعة دار صادر، بيروت.
٣٥-عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني، تحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الجديع، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤هـ، طبع ونشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض، السعودية.
٣٦-فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ، بيروت، وطبعة بتحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وتصحيح: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.
٣٧-فضائح الباطنية لأبي حامد الغزالي، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافية.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٣٨-الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩ه، بيروت.
٣٩-كنز الولد لإبراهيم الحامدي، تحقيق: مصطفى غالب، دار الأندلس، ١٩٧٩م.
٤٠-لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، للسفاريني، تحقيق: جماعة من الباحثين، دار التوحيد للنشر، الطبعة الأولى ١٤٣٧ه، الرياض، وطبعة مؤسسة الخافقين، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، دمشق.
٤١-المبدأ والمعاد في الفكر الإسماعيلي للحسين بن علي بن الوليد، تحقيق: خالد المير محمود، دار علاء الدين، ٢٠٠٧م، وطبعة دار التكوين ٢٠٠١م.
٤٢-المجالس والمسايرات للنعمان المغربي، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة.
٤٣-المجالس المؤيّدية للمؤيّد الشّيرازي، تحقيق: محمد عبد الغفار، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٤٤-مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، طبعة ١٤١٦هـ، المدينة النبوية، وطبعة دار الوفاء للنشر والتوزيع، تخريج الأحاديث: عامر الجزار، وأنور الباز، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
٤٥-مختصر التّحرير شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
٤٦-المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -ﷺ- لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ طباعة، بيروت، وطبعة دار السلام للنشر، وزارة الشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ، الرياض، وطبعة نشرتها إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.
٤٧-المصابيح في إثبات الإمامة لحميد الدين الكرماني، تحقيق: مصطفى غالب، دار المنتظر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، بيروت.
٤٨-مفاتيح المعرفة لمصطفى غالب، مؤسسة عز الدين للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ.
٤٩-مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، وطبعة بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ، القاهرة، وبتحقيقه، المكتبة العصرية، ١٤١١هـ، بيروت.
٥٠-الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، بيروت، وطبعة بتحقيق: محمد كيلان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٧ه، وطبعة بتحقيقه، طبعة دار المعرفة،

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

١٤٠٠هـ، بيروت، وطبعة دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد فهمي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، بيروت.
٥١-منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لأبي العباس بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، الرياض.
٥٢-نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي، دار الفكر، الطبعة الأخيرة، ١٤٠٤هـ، بيروت.
٥٣-نهج البلاغة لابن أبي الحديد، شرح: محمد عبده، نشر دار المعرفة، بيروت.
٥٤-الهمة في آداب أتباع الأئمة للنعمان بن محمد المغربي، تحقيق: محمد كامل حسين، دار الفكر العربي، بدون تاريخ طباعة، ولا رقم الطبعة.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413